

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نقطة فدّة

إن قلت: ثمة عنصر هام في جري الاستصحاب و هو بقاء الموضوع عرفاً و عدم انمحاقه بالنظرية العقلائية، فالإشكال هو أنه لو اعتبرنا بقاء الموضوع فلا حاجة إلى الاستصحاب منذ الأساس إذ وفقاً لاشترط بقاء الموضوع يقيناً فلا شك تجاه زواله بل لا يزال المتيقن متوفراً راسخاً، وإذا كان المراد البقاء العقلي الدقيق فلا موضوع للاستصحاب أساساً إذ وفقاً لهذا المفترض يصبح الموضوع منتصراً زائلاً.

قلت: إن أساس الاستصحاب قد تشرع لكي نستنتج و نستظهر من دليله سنخ القيد و هي الحالية و الظرفية لا المقومية و القيدية، فإن دليل الاستصحاب قد اعتبر و شُرّع لكي يلمح إلينا بأن القيد المتخذ هنا يمثل الظرفية [1]، فليس كل قيد يُتخذ مقوماً و ركناً، ولكن حيث قد شكلنا في القيدية و الظرفية تجاه دليل ما، فقد أسلفنا حوله و طرحنا ثلاثة طرق لتسجيل أن الأصل هي المقومية و الخصوصية بنحو وحدة المطلوب، وقد طرحنا مسبقاً بأن دليل الاستصحاب يفترض القيد من الحالات المتبدلة بشكل الظرفية إذ قد افترض بقاء الموضوع رغم موت قيده، ثم أفرض علينا إيقائه إلى زمن الشك، فهذا هو نتاج دليل الاستصحاب.

حوار السيد الحكيم تجاه مسألة القضاء

و بين يديك نص عباراته: لكن الإنفاق: أن المناقشة في النصوص السابقة - كما ترى - ضعيفة و دلالتها على العموم (في وجوب القضاء) قوية، مضافاً إلى استصحاب الوجوب الثابت في الوقت (وجوباً شخصياً لا كلياً) لأن الشك في وجوب الفعل بعد خروج الوقت شك في البقاء، فيرجع فيه إلى عموم دليل الاستصحاب. (الاستصحاب الشخصي)

و الاشكال فيه: بأن دليل الموقف إنما دل على وجوب الفعل في الزمان الخاص (بالوجوب الشخصي) فإذا انقضى ذلك الزمان يكون الشك في وجوب الفعل في الزمان الآخر شكا في وجوب أمر آخر (فلم تتحدد قضية المتيقنة و المشكوكة) غير الواجب أولاً، و مع تعدد الموضوع لا يجري الاستصحاب، لعدم صدق نقض اليقين بالشك (فليس الشك في نفس المتيقن الماضي، فلا يجري الاستصحاب)، (فهذا الإشكال) مبني على أن المرجع في بقاء الموضوع و عدمه (كيفية اتخاذ القيد في) لسان الدليل، و المحقق في محله أن المرجع (في فهم نوعية القيد هو) العرف، بحيث يكون الشك شكًا في البقاء عرفاً، وهو حاصل في الفرض (بأن شكنا قد طرأ على نفس المتيقن و ذلك ببركة الرؤية المتعارفة) إذ ليس التقيد بالزمان إلا كالتقيد بسائر الخصوصيات التي يكون زوالها سبباً للشك في استمرار ما كان (نظير تغير الماء فإذا تغير صار نجساً و لو شك في بقاء خصوصية النجاسة أو ارتفاعها لاستصحاب تواجد ذلك التغير) فلا مانع من جريان الاستصحاب. [2]

ملحوظة تجاه مقوله السيد الحكيم

نعتقد بأنه قد اعتبره خلط في المقام إذ هنا موضوعان و نقاشان 1. البحث حول أن المرجع في تشخيص المقومية أو الظرفية هل هو العرف الذي يستتبع الموضوع من لسان الدليل أم أمر آخر. 2. النقاش حول كيفية بقاء الموضوع فهل الحكم و القاضي بامتداد الموضوع أو انحرافه هو العقل أم عنان الحكم بيد الناظر العرفي، نظير العدالة التي يشك في استمرارها فيسأله العرف

من زمن اليقين إلى فترة الشك، إذن فبقاء الموضوع عرفيًا يختلف تماماً عن البقاء عقلياً، وهذا بالضبط ما استشكله المستشكّل، بينما قد أجاب السيد الحكيم بأن المرجعية في معرفة سنسخ القيد هو العرف لا أمر آخر، و لا يرتبط هذا ببحثنا حول المعيار في بقاء الموضوع وأنه هل هو عقلي أو عرفي، فمسألة مرجعية العرف في فهم الدليل أمر متباين عن مسألة المرجعية في الحكم بالبقاء وعدمه.

أجل، لو استظهرنا من اللسان المقومية و الركنية فلا يظلّ الموضوع باقياً: لا عقلاً و لا شرعاً و لا عرفاً، نظراً إلى تحول الموضوع بممات ركته، بينما لو استظهرنا الظرفية لظلّ الموضوع عقلاً و شرعاً و عرفاً سليماً إلى فترة الشك، ولكن لا نرکن إلى ترسیخ وجوب القضاء بعملية الاستصحاب لأنّا لو استظهرنا الحالية و الظرفية لتسجّل لدينا تعدد المطلوب مؤكداً وبالتالي سنعتضم بإطلاق نفس الدليل في الوضع الراهن (الشك).

وأما لو تزعزع الظهور العرفي تجاه الظرفية أو المقومية (لأنه من نمط الشك في لسان الدليل) فيعود هذا الشك إلى الشك في بقاء الموضوع و عدمه فلا منصة للاستصحاب إذ لم تتحد القضية المتيقنة مع المشكوكة إذ لم يحرز الموضوع: فهل أخذ القيد بلون المقومية أو الظرفية لكي يستصحب نفس الموضوع، فحيث لا إحراز للموضوع فلا تتم شرائط الاستصحاب أساساً. [3]

المستحصل

1. أنه لو أحرزنا تعدد المطلوب فلا نشك في المجال الحكمي (وجوب القضاء) و كذا الموضوعي (إذ القيد ظرف لا مقوم) لكي نلتجأ إلى الاستصحاب إذ أصالة الإطلاق لنفس الدليل الأول متوفرة.

2. ولكن لو أحرزنا الوحدة فنشك في المجال الحكمي: فهل نفس الحكم الوجوبي مستمر أم لا، فسوف ننفع بالاستصحاب الحكمي إذ لو اعتقدنا بعدم جريان الاستصحاب وأنه لا وجوب للقضاء لما بقيت منصة و محطة لجريان الاستصحاب أساساً بينما عملية الاستصحاب تجري في هذه الأوضاع و الظروف.[4]

[1] لا ينتج هذا الكلام بأن الاستصحاب أصل مثبت إلا إذا قيل بأن الدليل يثبت ذلك لا نفس الاستصحاب فيتم عندئذ، وثانياً إن الحكم لا يتكلّل ببيان موضوعه إذ جعل الاستصحاب قد تجسد بنحو القضية الحقيقة التي تؤول إلى الشرطية فلا تبيّن تحقق الموضوع ولا كافية اتخاذ الموضوع وأضراب ذلك.

[2] حکیم، محسن. نویسنده محمد کاظم بن عبد العظیم یزدی.، مستمسک العروة الوثقی، جلد: ۷، صفحه: ۴۶، ۱۳۷۴ ه.ش.، قم – ایران، دار التفسیر.

[3] و ثانياً إننا نحظى بالأصل العقلائي لدى الشك في ركينة القيد أو ظرفيته، لأنّه هي أصلة وحدة المطلوب فيبركة توفر هذا الأصل الحكم لا أرضية للاستصحاب أساساً لأنّ هذا الأصل يسجل لنا الركينة و المقومية فنستنتج تبدل الموضوع بزوال قيده فلا يتأتّح لنا استصحاب نفس الموضوع المسبق فلا تتحدد القضية المتيقنة مع المشكوك.

[4] لا ضير لكى نعتقد بانعدام الاستصحاب هنا أيضاً إذ لدى قصور إجراء الاستصحاب سوف تنشبّت بالبراءة عن الوجوب، و لا اشكال فيه.